الفصل الأول

مؤتمرات القمة الأفريقية
قبل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية

كما سبق أن أوضحت فإنه فى الفترة الأولى من استقلال الدول الأفريقية كان هناك تركيز شديد على أهمية الدبلوماسية الشخصية ، وخاصة دبلوماسية القمة . فتعددت المؤتمرات واللقاءات بين القادة الأفارقة حتى بلغت المؤتمرات التى عقدت فى الفترة بين عام ١٩٥٨ ، وهو عام استقلال أول دولة أفريقية سوداء (غانا) ، وبين عام ١٩٦٣ وهو عام إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية أكثر من ٨٠ مؤتمراً على جميع المستويات وإن كان معظمها على مستوى القمة ، هذا إلى جانب اللقاءات المتعددة بين قادة الدول لمحاولة وضع الخطوط العريضة للسياسة الخارجية فى القارة الأفريقية ، ولتحقيق نوع من التقارب بين الاتجاهات المختلفة التى سادت القارة فى تلك الفترة الحرجة التى صاحبت استقلال دولها . فإلى جانب التشكيل السياسى لدولها ، نجد أن العالم كله كان يمر بفترة حرجة ، تزايدت فيها حدة الحرب الباردة ، وحاولت كلا القوتين العظميين ، وأوربا الغربية ، والصين اجتذاب القارة الأفريقية إلى معسكرها . وتباينت الاتجاهات الفكرية بين القادة الأفارقة ، من حيث أن بعضهم اتسم بالأفكار التحررية الراديكالية ، وبعضهم الآخر بالتحفظ ، والفئة الثالثة بالاعتدال ، واختلفت بالتالى اتجاهاتهم من حيث السياسات المختلفة ، كسياسة الحياد وعدم الانحياز ، ومحاربة الاستعمار الجديد ،

وفكرة الوحدة الأفريقية نفسها . كل هذا أدى إلى وجود العديد من الاجتماعات بين قادة الدول المتقاربة فكريًا ، وبينهم وبين قادة الكتل المتعارضة للوصول إلى أقرب الحلول الوسط التى تضمن الاستقرار فى القارة الأفريقية .

وقد بدأت سلسلة مؤتمرات القمة بعد استقلال الدول الأفريقية بمؤتمر أكرا الذى عقد فى أبريل ١٩٥٨ ، ثم تلاه مؤتمر برازافيل ، ثم مؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر مونروفيا ، وانتهت سلسلة المؤتمرات بمؤتمر قمة أديس أبابا الذى عقد فى أثيوبيا ، وانتهى بتوقيع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٨ مايو ١٩٦٣ ، ومؤتمرات القمة المتعددة هذه كانت لازمة وضرورية فى حالة التطور السياسى التى كانت تمر به القارة الأفريقية .

مؤتمر أكرا للدول المستقلة :

عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة على مستوى رؤساء الدول فى أكرا فى أبريل عام ١٩٥٨ . وقد دعا الرئيس الغانى نكروما إلى عقد هذا المؤتمر ، واستجابت ثمانى دول أفريقية مستقلة ، هى : غانا – مصر – تونس – المغرب – السودان – أثيوبيا – ليبيا – وليبريا . وقد أحدث هذا المؤتمر دويًا فى الأوساط العالمية ، كما أثار بالنسبة للدول الأفريقية آمالاً كبيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين دول القارة بعد استقلالها . ويعتبر مؤتمر أكرا من أهم المؤتمرات التى أثرت فى مستقبل أفريقيا ، لأنه كان أول مؤتمر يعقد على أرض أفريقية ، ويتقابل فيه لأول مرة فى تاريخ أفريقيا زعماء الدول الأفريقية المستقلة لتبادل الآراء فى مشكلات القارة ، وعلاقتها بالعالم الخارجى . وقد خرج المؤتمر بقرارات مدوية ومبادئ جديدة فى العلاقات الأفريقية الدولية . فقد أكد المؤتمر وجوب التعاون الكامل بين الدول الأفريقية فى جميع المجالات ، سواء الاقتصادية أو السياسية ، وأشار صراحة إلى

احتمالات الوحدة بين الدول الأفريقية بعد تحقيق الاستقلال ، وأكد ضرورة تكوين الشخصية الأفريقية ، وأيد المؤتمر سياسة عدم الانحياز بين الكتلتين المتصارعتين ، وأصدر قرارات خاصة بالتنسيق فى الخطط الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول الأفريقية المستقلة ، وقرر إنشاء جهاز خاص للتشاور والتعاون بين دول أفريقيا . ودعا إلى محاربة الاستعمار التقليدى والاستيطانى فى القارة ، وتأييد كفاح حركات التحرير فى المناطق المستعمرة ، كما وضع المؤتمر أسساً ثابتة لتبادل البعثات الحكومية وغير الحكومية . كما أكد المؤتمر ولاء الدول الأفريقية المستقلة للأمم المتحدة[1] .

وقد كان أثر هذا المؤتمر شديد الوضوح فى الأوساط العالمية ، التى كانت تترقب اتجاه السياسة الخارجية للدول الأفريقية حديثة الاستقلال وحديثة الظهور على مسرح السياسة الدولية . ولكن التفاؤل الشديد الذى صاحب المؤتمر من جانب الدول الأفريقية والتخوف من جانب الدول الخارجية انتهى ببداية موجة الاستقلال الأفريقية التى بدأت عام ١٩٦٠ . فقد كان لقلة عدد الدول المشتركة فى المؤتمر أثر كبير فى توافق الآراء وعدم اختلافها ، كما أن تأثير كل من غانا (نكروما) ومصر (جمال عبد الناصر) كان شديد الوضوح فى القرارات التى اتخذت ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة وحدة الدول الأفريقية بعد استقلالها والتعاون فيما بينها ، ومحاربة الاستعمار بكل صوره وفى جميع أنحاء القارة الأفريقية . فبدأ وحدة القارة كان حلم الرئيس نكروما ، والذى تردد بعد ذلك فى كل المؤتمرات التى مثلت فيها غانا ، وبعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية أيضاً . ومحاربة الاستعمار بكل صوره وفى كل مكان فى القارة كانت شعاراً للسياسة الخارجية المصرية ، وقد أعلنت مصر أن استقلال أى دولة أفريقية لا يعتبر كاملاً حتى تستقل باقى الدول الأفريقية المجاورة .

ولكن مع بدء استقلال الدول الأفريقية وتزايد عددها بدأت بذور الخلاف فى

الرأى وفى الاتجاه الأيديولوجى وفى المصالح تظهر بوضوح على مسرح السياسة الأفريقية . ويرى البعض أن مظاهر هذه الخلافات كانت قد ظهرت فعلاً فى مؤتمر أكرا[٢] فمع أن الدعوة إلى المؤتمر كانت مقصورة على الدول ذات الاستقلال ، إلا أن الرئيس كوامى نكروما رأى أن يشرك القادة فى نيجيريا بوصفها واحدة من أكبر الدول الأفريقية ، وقد أرسل بالفعل إلى نيجيريا يطلب التفاوض شخصيًّا مع القادة النيجيريين ، وقد أجاب بالترحاب على هذه الدعوة دكتور «أزيكوى» رئيس وزراء الأقليم الشرقى ، ورفض «أحمدو بللو» و «أوبلافى هادلو» رئيسى وزراء الإقليمين الشمالى والغربى ، و «ابو بكر تفاوابيلوا» رئيس الوزراء الاتحادى هذه الدعوة . على أساس أن سياسة نكروما سياسة غير عملية وغير مقبولة ، وأن فكرة الوحدة الشاملة فى القارة الأفريقية فكرة غير عملية .

أى أن مؤتمر أكرا وإن كان قد جمع لأول مرة بين الدول المستقلة فى القارة سواء كانت من شمال أو جنوب الصحراء ، وأدخل إلى قاموس السياسة الأفريقية مصطلحات وتعاليم جديدة ، فإن نتائجه فى النهاية كانت نتائج وقتية ، قابلتها الكثير من العقبات ، ولم ينجح المؤتمر فى إقامة سكرتارية دائمة فى إحدى الدول الأفريقية ، وإنما اكتفى بجهاز للتشاور فقط[٣]

وتعتبر الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٠ فترة مؤتمرات وبيانات أفريقية عديدة ؛ فبعد مؤتمر القمة الأفريقى للدول المستقلة فى أكرا ، عقد مؤتمر للشعوب الأفريقية فى أكرا أيضاً ولكن ليس على مستوى القمة . ثم عقد مؤتمر آخر للشعوب الأفريقية فى تونس فى عام ١٩٦٠ ، ومؤتمر ثالث فى القاهرة فى عام ١٩٦١ . وقد تم اجتماع قمة مصغر بين الرئيس كوامى نكروما ، والرئيس سيكوتورى رئيس غينيا ، فى أول مايو ١٩٥٩ فى كوناكرى[٤] وقد تم هذا الاجتماع بعد استقلال غينيا واعلان خروجها عن المجموعة الفرنسية ووقوعها فى مأزق اقتصادى خطير ، وقد

حاولت غانا إخراجها من هذا المأزق عن طريق قيام اتحاد بينهما ، انضمت إليه مالى فيما بعد ، وقد فشل هذا الاتحاد لعدة أسباب ، أهمها : بعد المسافة بين دول الاتحاد ، واختلاف النظام المالى والاقتصادى السائد فى كل منهم ، فبينما تنتمى غينيا ومالى إلى النظام الفرنسى ، نرى أن غانا تتبع النظام البريطانى ، هذا إلى جانب التنافس الشخصى بين زعماء الدول الثلاثة ، وإحساس كل منهم بأنه أحق بقيادة القارة الأفريقية الحديثة الاستقلال .

وقد تلا مؤتمر قمة كوناكرى مؤتمر قمة آخر فى «سناكيلى» فى ليبريا . حيث دعا وليم تويمان رئيس ليبريا فى ذلك الوقت إلى عقد مؤتمر قمة بين غانا وغينيا وليبيريا . وتم عقد المؤتمر فعلاً فى نهاية عام ١٩٥٩ . وقد اختلفت آراء الرؤساء الثلاثة حول مستقبل التضامن والوحدة الأفريقية ، فقد كان «تويمان» يرى أنه يجب أولاً ضمان استقلال الدول الأفريقية ، ثم استشارتها والتنسيق فيما بينها ، لإيجاد شكل مناسب للوحدة المنتظرة ، بعكس نكروما وسيكوتورى اللذين قررا أن الوحدة يجب أن تكون وحدة فيدرالية شاملة ، وأنه لا حاجة هناك للتشاور لإيجاد شكل الوحدة الأفريقية . ومع اختلاف الآراء تم انعقاد مؤتمر القمة المصغر فى « سناكيلى » وصدر بيان « سناكيلى » الذى يدعو إلى الوحدة والتعاون بين الدول الأفريقية . دون تحديد لشكل أو مضمون هذه الوحدة[٥] .

مؤتمر برازافيل :

مع أن دولة المجموعة الفرنسية * كانت لا تؤيد فكرة الوحدة الأفريقية ، كما كان رؤساؤها يتخوفون من الاتجاه الجديد السائد فى القارة ، والذى تتزعمه مصر وغانا وغينيا ، فإن دول تلك المجموعة كانت ترى أن هناك فائدة من الممكن أن تعود عليها من إقامة وحدة بشكل أو بآخر . ومع استقلال عدد كبير من دول هذه المجموعة فى عام ١٩٦٠ ، بدا من الواضح أن هذه الدول لن تستطيع أن تبقى فى القارة الأفريقية بمعزل عن باقى الدول وعن الأحداث الدائرة فيها[٦] وقد لجأت دول هذه المجموعة إلى الوسيلة السائدة فى القارة الأفريقية ، وهى اللجوء إلى دبلوماسية القمة . وقد دعت الكونغو « برازافيل » إلى عقد مؤتمر لرؤساء الدول الناطقة بالفرنسية ، وانعقد المؤتمر فعلاً فى « برازافيل » عاصمة الكونغو . فى الفترة من ١٥ إلى ١٩ من ديسمبر ١٩٦٠ ، وحضر هذا المؤتمر هذه الدول : السنغال أفريقيا الوسطى – الكونغو « برازافيل » – موريتانيا – داهومى – ساحل العاج –

---

* وضع دستور الجمهورية الخامسة الفرنسى الذى صدر عام ١٩٥٨ قواعد لتنظيم العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها . وقد أصبح للمستعمرات – وفقاً لقواعد هذا الدستور – الحق فى اختيار أحد الأوضاع الثلاثة الآتية

(أ) أن تبقى مستعمرات أو أقاليم تابعة لفرنسا وراء البحار ، وقد اختارت هذا الوضع جيبوتى وجزر الكومور .

(ب) أن تعلن المستعمرة استقلالها ، على أن تنضم « للمجموعة الفرنسية » أى يستمر نوع من الارتباط بينها وبين فرنسا . وقد اختارت هذا الوضع معظم المستعمرات الفرنسية السابقة ، وبلغ عددها اثنى عشر إقليماً .

(جـ) الوضع الثالث وهو أن تنفصل المستعمرة عن فرنسا تماماً ، على أن تقطع عنها فرنسا كل المعونات الاقتصادية والفنية . وقد اختارت غينيا هذا الوضع الأخير .

وقد عدل الدستور فيما بعد فى عام ١٩٦٠ ، واستقلت معظم دول المجموعة الفرنسية استقلالا كاملا فى عام ١٩٦١ ، مع وجود معاهدات ثنائية تنظم العلاقات بينها وبين فرنسا .

النيجر – الكمرون – الكونغو «ليوبولد فيل» – تشاد .

وقد صدرت عدة قرارات عن المؤتمر ، من بينها العمل الدائم من أجل السلام ، وعدم الدخول فى أى تحالف يعتبر موجهاً ضد أى منها ، وعدم اللجوء للحرب ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والعمل فى إطار سياسة دولية محايدة ، والتعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى فيما بينها ، على أساس تام من المساواة . كما أصدر المؤتمر قراراً بتأييد الأمم المتحدة فى الإجراءات التى تتخذها فى الكونغو «ليوبولد فيل» ، وهى القضية التى كانت تشغل أفريقيا فى تلك الفترة ، والتى كانت سبباً فى انقسام القارة الأفريقية ، والتى تعتبر أول مظهر من مظاهر الحرب الباردة فى القارة ، والتى كادت أن تصل إلى حد المواجهة السافرة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية[٧] .

وقد وضع مؤتمر قمة برازافيل الخطوط العريضة لإنشاء منظمة الدول الأفريقية ومالاجاش* . وقد تحولت هذه المنظمة بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ إلى المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية (أوكام) ، وتم وضع ميثاقها بصورته الجديدة فى عام ١٩٦٦ . واستمر اجتماع القمة بين رؤساء الدول التى كانت مرتبطة بفرنسا قبل استقلالها حتى الآن ، وأصبح هذا الاجتماع مثلاً لإمكان التنسيق والترابط بين الدول الافريقية ، خاصة فى الشئون الاقتصادية والفنية ، وأخيراً السياسية .

---

* ضمت هذه المنظمة اثنى عشرة دولة أفريقية ، وأنشأت لها أمانة عامة إدارية ، إلى جانب مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات ، ومجلس للوزراء ، ومجموعة فى الأمم المتحدة .

مؤتمر الدار البيضاء :

دعا الملك محمد الخامس ملك المغرب إلى اجتماع قمة للدول الأفريقية فى يناير ١٩٦١[٨] . وقد كانت الدعوة مفتوحة لجميع الدول الأفريقية المستقلة ، وإن لم يستجب لها إلا عدد قليل من الدول ، وهى مجموعة الدول التى أطلق عليها الدول الراديكالية ، والتى اتسم قادتها بثورتهم على الغرب واعتناقهم للإجراءات الثورية فى سبيل الوصول بالدول الأفريقية إلى تحقيق الاستقلال الحقيقى ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية . وقد اتبعت هذه المجموعة سياسة تتعارض مع السياسة التى التزمت بها مجموعة «برازافيل» .

وقد كان الاختلاف الجوهرى بين الفكر السياسى للقادة الأفارقة حول مبدأ عدم الانحياز وتفسيره . فالمجموعة الراديكالية بقيادة عبد الناصر ونكروما وسيكوتورى كانت ترى أن عدم الانحياز يعنى عدم الارتباط بالغرب بأى صورة من الصور ، ومعاداة الغرب بطريقة واضحة ، على أساس أنه أساس الاستعمار الجديد والقديم فى أفريقيا ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه المجموعة الفرنسية غير مهيأة لتقبل هذا المبدأ وتطبيقه بهذه الصورة ، لارتباطها الفعلى بفرنسا ، سواء فى المجال الاقتصادى أو الثقافى أو الاجتماعى ، ولعل ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الاستعمار الفرنسى ، وطبيعة العلاقة التى تقوم بين فرنسا وبين الدول التى كانت خاضعة لها . ومن هنا ثار الخلاف بين قادة المعسكرين ، واتخذ المظهر العملى فى الاتجاه نحو تأييد الحرب الجزائرية ، حيث قدمت مجموعة الدار البيضاء أقصى التأييد للجزائر . فقد قبلت حكومة الجزائر المؤقتة كعضو كامل فى مجموعة الدار البيضاء ، وكان هذا أكثر مما قدمت الجامعة العربية ، فى حين أن المجموعة الفرنسية أو مجموعة برازافيل رأت عدم إغضاب فرنسا للعلاقة الخاصة بينهم . كما أن

مشكلة الكونغو هى الأخرى مثلت نقطة خلاف هامة فى القارة الأفريقية عكست التيارات السابقة بصورة واضحة . كما أدى النقاش حول مكافحة الاستعمار إلى نوع من الفرقة بين المعسكرين ، فمع أن الدول الأفريقية كلها ، سواء مجموعة الدار البيضاء أو مجموعة برازافيل ، كانت كلها تؤكد ضرورة استقلال القارة ، إلا أن كيفية الحصول على الاستقلال وكيفية التخلص من الاستعمار هى التى أثارت الخلاف . فالدول الراديكالية ترى عدم مهادنة الاستعمار ومحاربته بكل الوسائل ، إلى جانب أنها أدرجت الاستعمار الجديد أيضاً فى قاموسها السياسى ، وعرّفته بأنه : فرض السيطرة الاقتصادية ، أو التجزئة ، وأحياناً بأنه إسرائيل . فى حين أن الدول المعتدلة كانت ترى التخلص من الاستعمار ، وليس بالضرورة عن طريق الحرب والكفاح المسلح . إلى جانب أنها نفرت من التعريفات الخاصة بالاستعمار الجديد ، خاصة فيما يتعلق بإسرائيل ، فحتى فى داخل منظمة الدار البيضاء . وفى مؤتمرات القمة الخاصة بها ، كان هناك ضغط من رئيس الجمهورية العربية المتحدة (جمال عبد الناصر) بالنسبة لإسرائيل ، واعتبارها عدوًّا مشتركاً ، وتعريفها بأنها الاستعمار الجديد ، فى حين أن باقى المجموعة – خاصة غانا وغينيا ومالى – كانوا يرون أن إدراج موضوع إسرائيل يعتبر عبثاً هم فى غنى عنه ، وأن الكونغو تمثل أهمية أكبر بالنسبة للدول الأفريقية خاصة أن إسرائيل كانت تقدم مساعدات فنية واقتصادية لأفريقيا فى هذه الفترة[٩] .

هذا إلى جانب أن مطالبة نكروما بأن تكون هناك وحدة أفريقية شاملة تذوب الدول الجديدة فى نطاقها ، والوسائل التى لجأ إليها نكروما لمحاولة الوصول إلى هدفه أدت إلى إحداث تخوف شديد ، ونفور من باقى القادة الأفارقة ، وعلى وجه الخصوص قادة الدول المكونة لمجموعة برازافيل ، والتى تعتبر دولاً ضعيفة وفقيرة نسبيًّا لو قورنت بغانا ، مما جعلها تعترض أصلاً على مطالب نكروما .

وقد اجتمع فى الدار البيضاء فى الفترة من ٣ إلى ٧ يناير ١٩٦١ ملوك ورؤساء غانا – غينيا – مالى – المغرب – الجمهورية العربية المتحدة ، وممثل لملك ليبيا ، وهو وزير الخارجية الليبية ، ومندوب عن حكومة الجزائر المؤقتة . وقد أسفر مؤتمر قمة الدار البيضاء عن مجموعة من القرارات تمثل أهمية كبيرة فى أنها أدخلت مبادئ ومفاهيم جديدة إلى القارة الأفريقية ، ومع أن هذه المبادئ والمفاهيم كانت سبباً فى الانقسام الذى حدث بين دول القارة فى فترة من الفترات ، فإنها كانت أساساً قامت عليه منظمة الوحدة الأفريقية . ويمكن تلخيص تلك المبادئ فى الآتى :

١ – الوحدة الأفريقية الكاملة .

٢ – مبدأ عدم الانحياز أو الاشتراك فى أحلاف أجنبية .

٣ – محاربة الاستعمار القديم والجديد أيضاً .

٤ – تطبيق الاشتراكية فى داخل الدول الأفريقية .

٥ – وجوب التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين دول القارة .

كما تقرر فى هذا المؤتمر إقامة منظمة إقليمية ، هى منظمة الدار البيضاء ؛ وإن كانت هذه المنظمة قد أخفقت فى تحقيق الأهداف التى رسمتها لنفسها ؛ وذلك لعدة اعتبارات ، من أهمها : التباعد الجغرافى بين أعضائها ، واختلاف النظم السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء فيها ، إلى جانب وفاة الملك محمد الخامس ملك المغرب الذى كان يلعب دوراً هاماً فى الوساطة بين أعضاء المنظمة[١٠] .

مؤتمر مونروفيا :

دعا الرئيس السنغالى « ليوبولد سنجور » رؤساء الدول الأفريقية الى مؤتمر قمة يعقد فى ليبريا ، وذلك للتقريب بين وجهات النظر المختلفة[١١] فقد أصبحت القارة الأفريقية منقسمة إلى كتلتين ، تمثل إحداهما مجموعة برازافيل ، والأخرى مجموعة

الدار البيضاء ، إلى جانب مجموعة من الدول المعتدلة ، التى لا تنتمى إلى أى من المجموعتين السابقتين . وقد دارت عدة اتصالات مكثفة بالقادة الأفارقة ، وانتهت المفاوضات الطويلة التى قام بها الرئيس سنجور ، والرئيس سلفانوس أولمبوس رئيس توجو ، والرئيس وليم تبمان رئيس ليبريا ، إلى دعوة دولتين من كل مجموعة للتفاوض لعقد مؤتمر قمة أفريقى شامل . وقد مثلت المجموعة المعتدلة فى هذه المفاوضات كل من ليبريا ونيجريا ، أما مجموعة برازافيل فقد مثلتها الكمرون وساحل العاج ، ومثلت مجموعة الدار البيضاء غينيا ومالى ، وبعد المفاوضات تقرر عقد المؤتمر فى مونروفيا ، فى ٨ مايو ١٩٦١ .

وظلت الأمور تسير فى مجراها الطبيعى ، إلى أن أعلنت كل من غينيا ومالى طلب التأجيل المفاجئ ، بحجة عدم توافر الاستعدادات اللازمة لهذا اللقاء كما أن المغرب اعتذرت ، لأن موريتانيا قد دعيت إلى هذا الاجتماع ، ورفضت الجمهورية العربية المتحدة الحضور لعدم دعوة حكومة الجزائرالمؤقتة . وطلبت غانا تأجيل المؤتمر . أى أن مجموعة الدار البيضاء امتنعت عن حضور مؤتمر مونروفيا ، الذى انعقد فعلا فى ٨ مايو ١٩٦١ . وبهذا فقد مؤتمر القمة فى مونروفيا جزءاً كبيراً من الغرض منه ، وهو الجمع بين الآراء المتعارضة للقادة الأفارقة ، والتقريب بين وجهات النظر المختلفة فى القارة الأفريقية . وإن كان المؤتمر قد فشل فى الجمع بين دول أفريقيا الراديكالية وباقى الدول الأفريقية . فإنه نجح فى الجمع بين الدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة بالإنجليزية ، حيث اشتركت فى المؤتمر الاثنتا عشرة دولة التى تتألف منها مجموعة برازافيل ، مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمى إلى أى مجموعة . وهى نيجيريا ، وأثيوبيا ، وليبريا ، وسيراليون ، والصومال ، وتونس ، وتوجو . وقد صدرت عدة قرارات عن هذا المؤتمر ، من أهمها تأكيد مبدأ المساواة المطلقة بين الدول الأفريقية ، مهما كانت مساحتها وعدد سكانها

وثرائها ، وضرورة عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة أفريقية ، واحترام سيادة كل دولة ، واستنكار قيام الحركات الهدامة التى تمولها الدول الخارجية . وأخيراً ضرورة إقامة تعاون شامل يقوم على حسن الجوار ، وتبادل الآراء بصفة دورية ، واستنكار قيام أى دولة بدور الزعامة على الدول الأخرى .

مؤتمر أديس أبابا :

من أعمال اللجان المتخصصة التى انبثقت عن كل مؤتمرات القمة التى عقدت فى القارة الأفريقية ، كان من الواضح أن الاتفاق تام بين اقتراحاتهم حول إنشاء سوق مشتركة ، والتنسيق فى التعاون الاقتصادى والفنى بين الدول المختلفة ، وفى المبادىء السياسية الأساسية التى تحكم علاقة الدول الأفريقية بعضها وبعض ، وعلاقتها بدول العالم الخارجى . وتركز الخلافات حول بعض الشكليات ، وخاصة فيما يتعلق بقضية الجزائر وقضية الكونغو ، ومفهوم مبدأ عدم الانحياز ، والتطبيق الاشتراكى .

وقد طرأ على القارة فى هذه الفترة حدثان مهمان ، فقد استقلت الجزائر فى عام ١٩٦٢ ، وحدث تغيير فى الأوضاع القائمة فى الكونغو ، حيث طرد تشومبى ، وقاد «موبوتو» الانقلاب العسكرى ، وساد القارة الأفريقية شعور بإمكان حدوث تقارب بين وجهات النظر المعارضة . وقد جرت مفاوضات ثنائية رسمية وغير رسمية بين رؤساء الدول الأفريقية ، وبين الوفود الأفريقية فى أروقة الأمم المتحدة ، وبين البعثات الدبلوماسية فى الدول المختلفة . كما عقدت اجتماعات متعددة بين رؤساء الدول . فقد تم اجتماع بين الرئيس الصومالى عبد الله عثمان ، والرئيس الغانى نكروما ، فى أكتوبر ١٩٦١ ، واجتماع بين رئيس الوزراء الاتحادى فى نيجريا « أبوبكر تفاوا بيللوا » والرئيس الغينى سيكوتورى ، فى ديسمبر ١٩٦١ . وبين الرئيس سيكوتورى والإمبراطور هيلاسيلاسى إمبراطور أثيوبيا فى يونية ١٩٦٢ ، وقد

كان لهذا اللقاء الفضل فى الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة أفريقى شامل[١٢] .

وقد سبق هذا المؤتمر مؤتمر تمهيدى لوزراء الخارجية الأفريقيين فى أديس أبابا ، فى الفترة من ١٥ إلى ٢٢ مايو ١٩٦٢ . وقد قام مؤتمر وزراء الخارجية بدراسة وتجميع الوثائق والمشاكل المختلفة ، لطرحها على مؤتمر القمة ، تاركاً كلمة الفصل النهائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى تقرر عقده فى أديس أبابا .

وقد تم انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى الأول الشامل فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٣ – ٢٨ مايو ١٩٦٣ . وقد حضر المؤتمر ثلاثون دولة أفريقية ، حيث امتنعت المغرب عن الحضور لدعوة موريتانيا إلى الاجتماع ، وإن كانت المغرب قد وقعت بعد ذلك على ميثاق أديس أبابا ، ولم تستطع توجو حضور المؤتمر ، لأن الخلاف كان قائماً حول شرعية الحكم القائم بها بعد اغتيال الرئيس «سلفانوس أوليمبوس» وقد وقعت توجو بعد ذلك على الميثاق[١٣] .

وقد مثل مؤتمر القمة فى أديس أبابا مظاهرة سياسية ضخمة ، ضمت ما يقرب من ٥٠٠ مندوب ، تمثل الوفود المرافقة لرؤساء الدول والحكومات الثلاثين الممثلة فى المؤتمر ، وقد اختلفت وجهات النظر فى هذا المؤتمر ، خاصة حول شكل الوحدة المقترح بين الدول الأفريقية ، وانتهت المناقشات المستفيضة إلى توقيع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٨ مايو ١٩٦٣ ، فى أديس أبابا ، ووقع رؤساء الدول الثلاثون على هذا الميثاق ، الذى عكس فى طياته وفى الأهداف والمبادئ التى تضمنها ، الاتجاهات المختلفة التى كانت تسود القارة فى تلك الفترة .

وبدأت مرحلة جديدة فيما يتعلق بدبلوماسية القمة فى القارة الأفريقية ، حيث أصبح مؤتمر القمة أو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إحدى الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وأصبح اجتماعه يتم سنويًا . وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فى الجزء اللاحق .